البيان التأسيسي
لمجلس الأمناء الثوري السوري

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد مضى على انطلاق الثَّورة السُّورية أكثر من سنة وأربعة أشهر، ومزيد من الدِّماء تسفك على الأرض السُّوريَّة المباركة، ولازالت السُّلطة الحاكمة ماضية في غيِّها، موغلة بارتكاب أفظع الجرائم ضد الإنسانية، وكذلك جرائم حرب، ممَّا أفقدها شرعيَّتها بالمطلق، وبدأ سقوطها، بفعل صمود الثَّورة، وصبر ومصابرة أهلنا في الدَّاخل.

وفي الوقت ذاته، كانت هناك محاولات غير موفقة في حلّ القضيَّة السُّوريَّة، من قبل بعض ممثلي المعارضة والثَّورة في الخارج، ممَّا انعكس على الدَّاخل من حيث وحدة الصَّفّ، ولم تكن هناك محاولات جادَّة مبنيَّة على رغبات الشَّارع السُّوريّ، لإيجاد صيغة راجحة من أجل التَّأسيس لهيئة وطنيَّة سوريَّة، تكون بمثابة شخصيَّة اعتباريَّة للتَّواصل مع هيئات المجتمع الدَّوليّ ومنظماته، وتحضير الدِّراسات اللازمة والسَّعي لإيجاد اللِّجان والمجالس التي ستقود المرحلة القادمة، من منطلق وطني ووطني فقط:-

<u>وعليه فإننا نحدد الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها مجلس الأمناء الثوري السوري بما يأتي:</u>

أ- اعتبار التُّراب السُّوري وحدة كاملة غير قابلة للتَّجزئة أو المفاوضة عليها، والعمل على تحرير الأراضي السُّورية المحتلة.

ب- الشَّعب السُّوري واحد بكلّ مكوناته الدِّينيَّة والقوميَّة، ويرتبط بعمقه العربيّ والإسلاميّ بشكل كامل.

ت- اعتبار الحراك السُّوري حراكاً ثورياً محضاً ضدَّ سلطة فاقدة للشَّرعيَّة، وغير مؤهلة لقيادة الدَّولة .

ث- لا يشترط الاتّفاق فيما بين أطياف المعارضة والثُّوار إلا فيما لا ينبغي الاختلاف فيه، كـوجوب إيجاد آليّة لإسقاط النّظام، ووجوب إيجاد مشروع سياسيٍّ بديل عن الأسد ومرتزقته، على أن يكون هذا المشروع متماسكاً، مع حفظ التّنوُّع الفكريّ والعقديّ، وتقبله الأغلبيّة، وليس بالضّرورة الإجماع.

ج- تبنّي مطالب الشّعب السُّوري بإسقاط جميع أركان النّظام الحاكم في سوريا، وعلى رأسهم بشار الأسد، ورفض الحوار معه بشكل مباشر أو غير مباشر، باستثناء آليّة نقل السُّلطة بشكل كامل، وتسليمها لحكومة انتقاليّة، يتم تشكيلها من الكفاءات الوطنيّة، كي تقوم على إدارة المرحلة الحاليّة والانتقالية لحين إجراء انتخابات حرة ونزيهة، تنطلق من دستور جديد، يضمن الحقوق والعدل والمساواة لجميع أبناء البلد الواحد من منطلق المواطنة الكاملة.

ح- تبنّي مطالب الشّعب السُّوريّ المشروعة، والعمل الدّؤوب لتسريع التّحرك الدّولي بما يتناسب مع المستجدات، واتّخاذ تحرُّكات أكثر حزماً لإيقاف سفك الدّماء، ووضع حدٍّ لتمرُّد العصابة الأسديّة العميلة للنّظام الحاكم في إيران ومشروعه الهادف للسّيطرة على المنطقة. مع مراعاة الشّرعيّة الدّوليّة، وجميع القوانين الإنسانيّة.

خ- العمل من أجل الحفاظ على حريّة وكرامة الشّعب السُّوريّ، والعدل بين جميع أطيافه، دون المساس بأيّ حقٍّ من حقوقه العَقديّة أو الفكريّة.

د- اعتبار حماية المدنيين أثناء فترة الحراك الثوري و بعده ملزمة ويعمل على تعميمها بين الهيئات الثورية .

ذ- احترام كافّة المعاهدات والاتفاقيات الدّوليّة التي أبرمتها السُّلطة الحاكمة في سوريا قبل انطلاقة الثّورة في آذار ٢٠١١م بما لا يتعارض مع مصالح الشّعب السُّوريّ وثوابته الوطنيّة، مع التّأكيد على عدم التّفريط بهذه المصالح تحت أيّ ظرف من الظُّروف، وتعتبر أيّة اتّفاقيّة بعد ذلك التّاريخ غير ملزمة.

ر- التّأكيد على علاقات حسن الجوار والأمن المشترك، ودعم الشّعب الفلسطينيّ لاسترداد حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة.

ز- التّأكيد على احترام قواعد القانون الجنائي الدّولي، والقانون الدّولي الإنساني وكذلك احترام قواعد الإعلان العالمي لحقوق الانسان الموقع في عام ١٩٤٨م، والعهد الدّولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة الموقع في عام ١٩٧١م، والعهد الدّولي الخاص بالحقوق الاقتصاديّة والثّقافيّة والاجتماعيّة.

س- تثمين دور المرأة السُّوريّة ومساهمتها في الثّورة، وفي جميع المجالات، والحفاظ على كافّة مكتسباتها وصيانة حقوقها.

وعليه فقد تمّ طرح وثيقة سياسيّة، ونظام داخلي، وآليّات عمل مقترحة، تمهيداً لبحثها مع أطياف المعارضة، والحراك الثّوري.

مهام وأهداف مجلس الأمناء الثوري السوري:

١- العمل على إيجاد آليّة تمثيل حقيقي للشّعب السُّوري في المحافل والمنظمات الدّوليّة.

٢- السّعي للحصول على شرعيّة وتأييد دولي يحِلُّ محلّ شرعيّة العصابة الحاكمة في سوريا، وفق القوانين والأعراف الدّولية المتّبعة.

٣- وضع آليّة تنفيذيّة للعمل عبر هذا المجلس، ومن يتمُّ التّواصل معه من المكونات السُّورية الثّوريّة التي تمّ إنشاؤها سابقاً، ليكون مشروعنا الوطني بِناءاً على ما سبق، لا هدماً له.

٤- دراسة شكل الحكومة الانتقاليّة، والمعايير الوطنيّة التي يتمُّ بِناءاً عليها انتقاء أعضائها، وتكوين لجنة مختصّة بالتّشاور مع باقي أطياف المعارضة لتشكيل الحكومة الانتقاليّة السُّورية.

٥- التّركيز على الخُطّتين الاقتصاديّة والأمنيّة كأولويّة للحكومة الانتقاليّة، ودعم المناطق المنكوبة، والمهجّرين، واللاجئين، والجرحى، وأسر الشُّهداء.

٦- حشد التّأييد الشّعبي لهذا المشروع، من خلال كسب الثّقة، و صوابيّة العمل، وليس من خلال الحزبيّة أو استغلال حاجة الثّوّار.

٧- بِناء العلاقات الدّوليّة على أسس النّدّيّة، والمصالح المتبادلة، والاحترام المشترك والتّعاون لبناء الحضارة الإنسانيّة.

٨- التّأكيد على الرّفض القاطع للتّعامل بالقوّة مع المخالف مهما كان نوع الخلاف.

٩- اعتماد دستور عام ١٩٥٠م مع تعديلاته، من أجل تسيير شؤون البلاد في المرحلة الانتقاليّة، ريثما يتمُّ وضع دستور جديد للبلاد.

١٠- تشكيل هيئة مصالحة وطنيّة. مع أخذ مبدأ محاسبة مرتكبي الجرائم بحقّ الشّعب والوطن بعين الاعتبار.

١١- العمل على وضع آليّة لصياغة دستور جديد للبلاد، بمشاركة ممثلي جميع أطياف المجتمع السُّوري من الكفاءات الوطنيّة.

١٢- التّأكيد على مبدأ الفصل بين السُّلطات الثّلاث: التّشريعيّة، والتّنفيذيّة، والقضائيّة وعلى تحوُّل الدّولة السُّوريّة من دولة أمنيّة قمعيّة استبداديّة إلى دولة ديمقراطيّة مدنيّة تعدُّديّة، تقوم على حقّ المواطنة، وتضمن حريّة وكرامة المواطن، وتصون حقوق الإنسان، والمساواة أمام القانون للجميع، بنظام حكم قائم على صناديق الاقتراع.

١٣- التّمهيد لانتخابات جديدة حرّة ونزيهة لمجلس نيابي، بِناء على أحكام قانون انتخاب نيابي جديد.

١٤- التّنسيق مع الجيش السُّوري الحرّ، والعمل مع قياداته على حماية الشّعب، ووضع خطط واضحة وشاملة وبحسب المناطق وما يناسبها لينتهي الأمر بسقوط النظام بشكل عاجل، والعمل على تكريس ثقافة وعقيدة الوطن والمواطنة لدى عناصر الجيش السُّوري الحرّ.

١٥- العمل على تنظيم وتشكيل مجالس الإدارة المحليَّة في جميع المحافظات السُّورية لإدارة المرحلة الرَّاهنة والمستقبليَّة.

١٦- إيجاد خطَّة موضوعيَّة هادفة لحفظ الأمن، وحقن الدِّماء، والحيلولة دون وقوع صراعات داخليَة من أيِّ نوع كانت.

١٧- القيام بنشاط إعلاميٍّ منظَّم ومنضبط، بقصد شرح أخلاقيَّات الثَّورة في خطاب توعويٍّ للدَّاخل، ولشرح كلِّ ما يتعلق بالثَّورة السُّورية، وعدالة القضيَّة بتفصيلاتها لدى المجتمع الدَّولي وهيئاته، ومكوناته الفاعلة ذات الصِّلة.

١٨- وضع خطط تنفيذيَّة لكلِّ ما سبق، وفْق ما يتناسب مع الواقع.

١٩- البحث في وثيقة المرحلة الانتقاليَّة التي أُقرَّت في مؤتمر القاهرة الأخير.

٢٠- انتخاب مكتب الأمناء الثَّوري السُّوري والذي ستنبثق عنه هيئة الرِّئاسة.

وفي سبيل الوصول بالثَّورة والشَّعب السُّوري إلى هذا الطُّموح العادل، اقترحنا تشكيل هيكلة للمجلس، بحيث يكون بمستوى الطُّموحات والإرادة الشَّعبيَّة.

٢١- إنَّ الهدف من التَّوسُّع في هذه الهيكليَّة وتعدُّدها، هو الالتزام بالمهام لكلِّ مكتب أو لجنة أو فرد في المجلس، وفي ذلك دعوة واضحة للجميع دون إقصاء للمساهمة في بناء سوريا المستقبل، كلٌّ حسب اختصاصه وكفاءته، ونحن هنا لسنا بصدد توزيع المناصب، لأنَّ هذه الهيكليَّة مؤقتة، وصولاً إلى إسقاط النِّظام، واستلام الشَّعب السُّوريِّ للحكم عبر المؤسسات الشَّرعيَّة ذات الصِّلة، وهذه الهيكليَّة تستطيع استيعاب كامل الفعاليَّات الثَّوريَّة، والدِّينيَّة، والشَّعبيَّة، والفكريَّة، والعشائريَّة، والعسكريَّة، والشَّبابيَّة، والعرقيَّة، المكونة للفسيفساء السُّوريَّة.

كما أنَّ آليَّة ضمِّ الأعضاء، تأخذ في اعتبارها حقَّ الجميع في دعم التَّيَّار السِّياسيِّ والفكريِّ الذي يرونه مناسباً، بعد إسقاط النِّظام، فرادى أو مجتمعين. كما نؤكِّد على دعمنا المطلق للجيش السُّوريِّ الحرِّ، وواجبه في الدِّفاع عن الشَّعب السُّوري، والدَّفع لإسقاط النِّظام بجميع الأساليب الممكنة، والأكثر فعاليَّة على المستوى الدَّاخليِّ و الخارجيِّ.

٢٢- القيام بترجمة البيان الختامي إلى اللُّغات التُّركيَّة، والإنكليزيَّة، والفرنسيَّة، والقيام بتوزيعه على البعثات الدُّبلوماسيَّة الممكن التَّواصل معها، خلال الأيام القليلة التَّالية لإعلانه.

عاشت سوريا حرَّة أبيَّة

رحم الله شهداءنا، وفكَّ أسرانا، وألهمنا لما فيه خير شعبنا والسَّداد

مجلس الأمناء الثوري السوري

القاهرة / ٣١-٠٧-٢٠١٢م